

Distr.
GENERAL

A/49/422
S/1994/1086
22 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH



مجلس الأمن
السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

البنود ٢٤، ٣٤، ٥٥، ٧٢، ٩١، ٩٥، ٩٨، ٩٩

١٠١، ١٤٥ من جدول الأعمال المؤقت^(*)

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي

الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن

وزيادة هذه العضوية

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على

الأمن الدولي

توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة

النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

برنامج للتنمية

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة

بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين

والمعوقين والأسرة

منع الجريمة والعدالة الجنائية

المراقبة الدولية للمخدرات

مسائل حقوق الإنسان

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤،
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للبرازيل لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم، طيه، الوثائق المعتمدة بمناسبة المؤتمر السنوي الثامن لمجموعة ريو، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وشاركت فيه الأرجنتين، بوليفيا، إكواندور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بينما، بيرو، قرینیداد وتوباغو، شيلي، غواتيمالا، فنزويلا، كولومبيا، المكسيك.

وسأكون ممتنًا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها، بصفتها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٢٤، ٣٤، ٣٣، ٥٥، ٧٢، ٩١، ٩٥، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١٤٥ من جدول الأعمال المؤقت (A/49/150)، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رونالدو موتاسارد نيرغ

السفير،

الممثل الدائم للبرازيل

لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

[الأصل: بالأسبانية والإنكليزية]

إعلان ريو دي جانيرو

- ١ - إننا نلاحظ إذ نجتمع في مؤتمر القمة هذا السنوي الثامن بكثير من الارتياح، أن هذا العام قد شهد عدّة عمليات انتخابية ديمقراطية تجري في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. ويقدم هذا الواقع دليلاً واضحاً على حيوية الديمقراطية في منطقتنا، التي اضطاعت الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضاد بدور حاسم في توطيدها والدفاع عنها.
- ٢ - لقد جعل استقرار المؤسسات الديمقراطية من الممكن وجود تفاهم وثيق على نحو متزايد فيما بين بلدان المنطقة. وتوحدت مجموعة ريو بصفتها محفلاً هاماً للتشاور والحوار فيما بين السلطات العليا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتُسْتمد العلاقات الوثيقة التي أقمناها من مناقشة مسائل، تتراوح من المسائل السياسية المحيطة إلى الشؤون الاقتصادية، ومن تعزيز الديمقراطية إلى التقدم المحرز في عملية التكامل الإقليمي، ومن إنشاء التجارة إلى المحافظة على جذورنا الثقافية المشتركة، التي يعزز بعضها بعضاً بفضل وعي متنام بمصالح مشتركة.
- ٣ - ونحن ندرك أن تعزيز الديمقراطية يتصل اتصالاً وثيقاً بشكل من أشكال التنمية، يتواكب مع تطلعات شعوبنا إلى الرفاه والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. ولن نألوا جهداً للحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها وللمضي قدماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتنا.
- ٤ - وسيعزز الاستقرار المؤسسي والنظام الديمقراطي عن طريق الحوار، والتعاون والتقييد الدقيق بالمبادئ المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية، ومنها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد ومبدأ تقرير المصير.
- ٥ - ونحن نكرر توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد فيينا عام ١٩٩٣، ونؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان مترابطة، لا تقبل التجزئة، وبالتالي لا ينبغي أن يكون احترامها انتقائياً.
- ٦ - ونعرب عن ارتياحنا لتعيين إبن من أبناء أمريكا اللاتينية كأول مفوض سام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إقراراً بالعمل المضطلع به في هذا الميدان، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧ - ونجيب علما بارتياح بالزيادة الملموسة في التدفقات التجارية والاقتصادية، الناتجة عن اتفاقيات تجارية حرة ثنائية بين عدة بلدان من أمريكا اللاتينية. وقد غدت عملية التكامل الآن تشمل المنطقة بأسرها. وتقوم حاليا السوق المشتركة للجنوب بتوطيد ذاتها الآن باعتماد تعريفة جمركية خارجية مشتركة، سيبدأ تنادها في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥، وستنشئ اتحادا جمركيا، وتستهدف في نفس الوقت إقامة روابط مشاركة في بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية، مثل بوليفيا وشيلي. ونجيب علما بالحيوية المتجددة لحلف الاندیز، وبتوقيع اتفاق التجارة الحرة لمجموعة الثلاثة، الذي ينشئ أشكالا جديدة من التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين كولومبيا والمكسيك وفنزويلا، كما نحيط علما بالاتفاقيات الموقعة بين هذه البلدان وبلدان أمريكا الوسطى. ونحن مدركون لتعزيز نظام تكامل أمريكا الوسطى، وحيوية الاتحاد الكاريبي، وتوقع اتفاقية مؤخرا، تنشئ رابطة دول الكاريبي. ونرحب بحرارة بالعمل الذي يجري الاضطلاع به في رابطة التكامل لبلدان أمريكا اللاتينية، التي توفر إطارا قانونيا ومحفل تفاوض لتوسيع نطاق هذه المبادرات المتعددة، الايجابية، التي تعمل من أجل التكامل. ومن جهة ثانية، نرى أن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية يمثل مساهمة هامة في تحرير التجارة، في نطاق نصف الكرة الأمريكية.

٨ - وكل هذه المبادرات مشجعة على نظرة متباينة فيما يتعلق بتلاقي الخطط دون الإقليمية المختلفة، في المستقبل القريب، في صيغة من التعاون الاقتصادي الأكثر اتساعا في نصف الكرة، والتي تعزز الخطوات المتخذة في سبيل تكامل أكبر للمنطقة مع الاقتصاد العالمي. وستكون منطقة التجارة الحرة في جنوب أمريكا، المقرر أن تتحقق بفضل التفاوض على منظومة من ترتيبات التجارة الحرة، وسيلة لتأكيد هذه العملية من جديد والمضي بها قدما.

٩ - ويشكل تحرير اقتصاداتها وتحديثها الأساس اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولقيام المنطقة بدور أعظم في الاقتصاد الدولي. وما تقتضيه تنمية جميع بلداننا ليس هو زيادة تدفقات الاستثمار فحسب، ولكن أيضا نمو التمويل من القطاعين العام والخاص. ويحتاج استحداث البنية الأساسية الملائمة للنقل والاتصالات والاستخدام الأمثل لموارد الطاقة إلى قيام المنطقة باستثمارات كبرى. وفي هذا السياق، نؤكد أهمية اتخاذ اجراءات تعزز تنمية المناطق المتاخمة للحدود بين بلداننا.

١٠ - وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية هو أعظم تحد يواجه بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وما انفك التدابير الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع تحظى بأولوية عليا من قبل الدولة والمجتمع.

- ١١ - وإدراكاً منا بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة لشعوبنا تقتضي بلا شك جهداً مطرباً في مجال التعليم، نلتزم بـ『الأولوية لإجراءات ترمي إلى القضاء على الأممية والتحسين التدريجي لنوعية تعليم شعوبنا على جميع المستويات وإتاحة انتفاع نسبة أكبر من سكاننا بالتعليم التقني فضلاً عن التعليم العالي』.
- ١٢ - وتعرب بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن اقتناعها الراسخ بأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المقرر عقده في كوبنهاجن في آذار/مارس ١٩٩٥، يتيح للمجتمع الدولي فرصة لضمان المعالجة المنصفة للتكامل الاجتماعي، ولا سيما لما فيه صالح أكثر الفئات تهميشاً وحرماناً، ولتحقيق وطأة الفقر المدقع وزيادة العمالة المنتجة.
- ١٣ - ويحدد توقيع اتفاقات جولة أوروغواي، برعاية الاتفاق العام بشأن التعرفيات الجمركية والتجارة، وإنشاء منظمة التجارة العالمية بدايةً عهد جديد في التجارة الدولية ونناشد جميع البلدان أن تصدق على هذه المعاهدات بأسرع ما يمكن وأن تمنع عن انتهاج سياسات حمائية وعن إيجاد عقبات في سبيل تحرير التجارة الدولية ونموها، ولا سيما في مجال المنتجات الزراعية.
- ١٤ - ويقتضي الاتجاه إلى تحديث اقتصادتنا اعتماد أنواع التكنولوجيا الجديدة، التي تزيد من الانتاجية وتشجع على اعتماد طرائق انتاج أكثر فعالية وتكون مقبولة بيئياً. وعمليات الرقابة الوطنية والدولية على نقل أنواع التكنولوجيا الثانوية الاستعمال ينبغي ألا تعيق الوصول إلى السلع وأنواع التكنولوجيا المتطرفة المستخدمة لأغراض سلمية في قضية التنمية.
- ١٥ - أما فيما يتصل بالانتفاع بالเทคโนโลยيا المتاحة تجاريًا، فنحن لا نعني بعمليات النقل على أساس تفضيلي وحسب. وتجمعنا مصلحة مشتركة إذ نأخذ دوراً نشطاً سواء باعتبارنا منتجين أو مستهلكين، في تدفق المعارف والسلع في مجال التكنولوجيا المتطرفة.
- ١٦ - ويمثل تقدمنا في مجال عدم انتشار الأسلحة - الذي كانت بسببه منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالفعل أول منطقة مأهولة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الجماعي - مساعدة أخرى من المنطقة في السلام والأمن الدوليين، كما يثبت التقدم المحرز في سبيل التنفيذ الكامل لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلوكو). ويمكن في منطقتنا الآن اعتبار بناء الثقة حقيقة واقعة. وقد اتخذنا تدابير لضمان الشفافية في العلاقات داخل المنطقة، ونحن نتفق نسبياً على الأسلحة والاحتفاظ بقوات مسلحة أقل مما تنفقه مناطق العالم الأخرى.
- ١٧ - ويجب تعزيز جهود المجتمع الدولي المبذولة للتعاون، للدفاع عن شعوبنا مما تتعرض له من مخاطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولتكثيف مكافحة الفساد، فضلاً عن إقامة العدالة بصورة أكفاءً. وينبغي التركيز بصورة خاصة على مكافحة المتاجرة بالمخدرات، وانتاج العقاقير واستهلاكها غير المشروع، وتحويل السلائف الكيميائية عن غرضها الأصلي، وتبسيط النقود والاتجار بالأسلحة. وهذه هي أهم أسباب

العنف المتزايد والنشاط الاجرامي، وتشكل خطراً يتهدد صحة شعوبنا ورفاهها. ولضمان مساهمة هذه الجهود في توفر أسباب البقاء للنظام الديمقراطي وفي استقراره، يجب تحسين الجواب التنفيذي لاتفاقات التعاون. ولا بد لهذه الاتفاques كذلك من أن تراعي ما لبلداتنا من احتياجات وطنية محددة ، مما يساعد على تعزيز توافق الآراء داخلياً في كل منها.

١٨ - ونحن ندين بشدة جميع الاعتداءات الإرهابية، ولا سيما الاعتداءات التي ارتكبت مؤخراً في منطقتنا، ونناشد المجتمع الدولي أن يكافح هذه الأفة. وفي هذا السياق، تؤكد من جديد أهمية معاهدات تسليم المجرمين، التي صدق عليها بلداننا، والإجراءات التي اتخذتها السلطات القانونية المعنية.

١٩ - ونعرب عن تأييدنا بعزم لجهود البلدان التي تضطلع بعمليات إحلال السلم الداخلية والمصالحة الداخلية، ونناشد المجتمع الدولي أن ينضم إلينا في الإعراب عن هذا التضامن.

٢٠ - ونحن نولي أهمية كبيرة لعملية توسيع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإصلاحه، بغرض تصحيح أوجه اختلال التوازن في تكوينه الحالي، وتحسين عملية صنع القرارات وجعل إجراءات عمله أكثر شفافية، بحيث يعكس طريقة أكثر اتساماً بالطابع الشرعي والتمثيلي لجميع الدول الأعضاء في المنظمة. ونحن متتفقون على أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بسبب تقليدها القانوني ومساهمتها في قضية السلم، ينبغي التفكير فيها عند أية عملية توسيع للمجلس.

٢١ - ونعرب عن ارتياحتنا لإعلان رؤساء دول وحكومات بلدان الاتحاد الأوروبي، في كورفو، الذي أكد من جديد أهمية العلاقات مع منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومجموعاتها الإقليمية. ونحن ندعو الاتحاد الأوروبي إلى أن ينضم إلينا في اعتماد استراتيجية مشتركة، تحدد فيها قنوات جديدة للحوار والتعاون بما يعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية وإقامة مشاركة حقيقية، تتحقق فيها مصالح المنطقتين.

٢٢ - ونحن ندرك أهميةمواصلة حوارنا المتزايد نشاطاً مع اليابان وجمهورية الصين الشعبية؛ ونقدر قيمة الحوار مع بلدان أخرى أو مجموعات بلدان أخرى، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢٣ - ونحن على ثقة بأن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات نصف الكرة الأمريكية المنتخبينديمقراطياً سيرفع من مستوى الحوار السياسي ويتمحض عن إجراءات عملية تعزز الروابط الاقتصادية والتعاونية بين بلدان نصف الكرة. وفي سبيل ذلك، تكرر مجموعة ريو - بصفتها طرفاً هاماً جداً في الحوار مع الولايات المتحدة - استعدادها للمضي قدماً بالمشاورات مع البلد المذكور.

٤ - ونحن، رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في ريو دي جانيرو، نود الإعراب عن شكرنا للرئيس إيتamar فرانكو، لما لقيناه من كرم ضيافة البرازيل حكومة وشعباً، وتقديم تهانينا للتنظيم الفعال وإدارة مؤتمر القمة الثامن للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضاد.

المرفق الثاني

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية]

إعلان مجموعة ريو بشأن الحالة في هايتي

- ١ - إن رؤساء الدول والحكومات، المجتمعين في مؤتمر القمة الثامن لمجموعة ريو، يعربون عن تضامنهم الراسخ مع شعب هايتي، في هذه الفترة من المعاناة الشديدة، ويجددون التزامهم الوطيد بالتوصل إلى حل لأزمة ذلك البلد، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية.
- ٢ - وهم يدينون بشدة ويرفضون موقف العناد والتصلب الذي يتخذه المستولون على السلطة بصورة غير شرعية في هايتي، ويناشدونهم بشدة أن يسلموا السلطة فوراً إلى حكومة هايتي المنتخبة بشكل شرعي ويمقراطي، وفقاً لما أعرب عنه المجتمع الدولي مراراً وتكراراً.
- ٣ - إن رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو مقتنعون بأن الامتثال لهذا الطلب سيحول دون عواقب أخطر، وسيتيح التعاون، بفضل الجهود الملزمة لنصف الكره، من أجل إعادة المؤسسات الديمقراطية في ذلك البلد.
- ٤ - إن رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو يرغبون في رؤية حل سلمي لهذه الأزمة.

المرفق الثالث

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية]

إعلان مجموعة ريو بشأن كوبا

- ١ - إن رؤساء الدول والحكومات، المجتمعين في مؤتمر القمة الثامن لمجموعة ريو، بعد أن نظروا في الحالة الراهنة في جمهورية كوبا، يعربون عن قلقهم إزاء المخاطر ذات العواقب غير المرغوب فيها للأزمة الكوبية.
- ٢ - وهم يعتبرون، مراعاة منهم لمبدأ عدم التدخل وتقرير المصير، أنه لا بد، في سبيل تجنب مزيد من معاناة الشعب الكوبي، من أن يكون هناك في كوبا - وفقاً لإرادة الشعب - انتقال سلمي إلى نظام ديمقراطي وتعديدي، يحترم حقوق الإنسان وحرية الرأي.
- ٣ - إن رؤساء الدول والحكومات يعتقدون أنه يمكنهم، في هذه المرحلة الحاسمة، بل يتبعي لهم، أن يبادروا إلى حوار بناءً مع كوبا، بغرض المساهمة في عملية تحقيق الديمقراطية داخلياً للحقيقة كوبا. وهم يتطلعون بذلك إلى أن يروا كوبا أقرب إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومندمجة تماماً في مجموعة نصف الكرة.
- ٤ - وفي هذا السياق، يؤكدون من جديد ضرورة رفع الحظر المفروض على كوبا.
- ٥ - ويعربون، من جهة ثانية، عن الأهمية التي يولونها لقرار حكومة كوبا أن تدعو مفوض الأمم المتحدة المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى زيارة كوبا في المستقبل القريب، فضلاً عن قرار تلك الحكومة الانضمام إلى معاهدة تلاتيلوكو.
- ٦ - وهم يعتبرون أن المفاوضات المباشرة، التي تجري حالياً بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا، هي تطور إيجابي. والنتائج المعلنة إلى الآن تثبت ضرورة مواصلة الحوار.

المرفق الرابع

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية]

إعلان مجموعة ريو بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات

- ١ - إن رؤساء الدول والحكومات، المجتمعين في مؤتمر القمة الثامن لمجموعة ريو، يؤكدون من جديد التزامهم السياسي الحازم للتصدي ولمكافحة آفة الاتجار بالمخدرات، التي لا يزال يعاني منها المجتمع الدولي.
- ٢ - وهم يعربون عن قلقهم المتعاظم إزاء استمرار انتشار الاتجار بالمخدرات وما يشكله من خطر دائم على المؤسسات الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والاستقرار الديمقراطي في بلدانهم.
- ٣ - وهم متتفقون، إدراكاً منهم لفداحة المشكلة، على أنها تستدعي عملاً دولياً متضافراً وأشد فعالية.
- ٤ - وفي سبيل ذلك، يتافق رؤساء الدول والحكومات على تحقيق الانسجام، بأسرع ما يمكن، بين تشریعاتهم الوطنية بصدّر تبييض النقود، وتسهيل إجراءات تسليم المجرمين، ومصادر الممتلكات والتعاون في مجال إنفاذ القانون.
- ٥ - وهم متتفقون كذلك على الحاجة إلى اتفاقات دولية تضمن التعاون اللازم في هذه المسائل.
- ٦ - وهم يعربون أيضاً عن إحساسهم بضرورة النهوض بأشكال بدائلة من التنمية الاقتصادية، بالتعاون في فتح الأسواق وزيادة الاستثمار في مناطق زراعة الكوكا.
- ٧ - ويعربون أيضاً عن رغبتهم في أن يتضمن جدول أعمال مؤتمر قمة ميامي مسألة اتفاقية مشتركة بين الدول الأمريكية لمكافحة تبييض النقود.
